

## دَلَالَةُ التَّعْلُقِ بَيْنَ التَّفْسِيرِ وَالتَّأْوِيلِ عِنْدَ النَّحَاةِ وَالْمُفَسِّرِينَ فِي آيَاتِ قُرْآنِيَّةٍ مُخْتَارَةٍ

عبدالهادي كاظم كريم الحربي

قِسْمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ/ كَلِيَّةُ التَّرْبِيَةِ الْأَسَاسِيَّةِ/ جَامِعَةُ بَابِلَ

[bas998.abdulhadi.kadhum@uobabylon.edu.iq](mailto:bas998.abdulhadi.kadhum@uobabylon.edu.iq)

تاريخ نشر البحث: 2024 / 8 / 28

تاريخ قبول النشر: 2024/7/10

تاريخ استلام البحث: 2024/6/5

## المستخلص

التَّعْلُقُ مِنْ أَبْوَابِ النَّحْوِ الْوَأَسَعَةِ؛ فَهُوَ يَرْتَبِطُ بِحُرُوفِ الْجَرِّ، وَعَلَاqَتِهَا بِالْأَفْعَالِ وَمَا يُوَوِّلُ إِلَيْهَا ارْتِبَاطًا مَعْنَوِيًّا يُفْضِي إِلَى فَهْمِ النَّصُوصِ وَمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَحُرُوفِ الْجَرِّ كَثِيرَةٌ الدُّورَانَ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، تُؤَدِّي وَظِيفَةً نَحْوِيَّةً مِنْ خِلَالِ التَّعْبِيرِ عَنِ الْمَعْنَى، وَالتَّعْلُقُ هُوَ تِلْكَ الْوِظِيفَةُ الْعَامَّةُ الَّتِي يَقُومُ بِهَا حَرْفُ الْجَرِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ، تَتَجَلَّى بِمَعْرِفَتِهَا مَعْنَى النَّصُوصِ الَّتِي يَكُونُ لِحَرْفِ الْجَرِّ فِيهَا أَثْرٌ كَبِيرٌ فِي تَبْيَانِهِ، وَقَدْ يَصِلُ أَثْرُ حُرُوفِ الْجَرِّ إِلَى تَغْيِيرِ دَلَالَةِ الْفِعْلِ كُلِّهَا تَغْيِيرًا تَامًا.

هَذَا مَا لَفَتِ انْتِبَاهَنَا لِبَحْثِهِ فِي مَجْمُوعَةٍ مُخْتَارَةٍ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ اخْتَرْنَاهَا لِتَضَمُّنِهَا مَتَعَلِّقَاتٍ تَعَدَّدَتْ الْأَقْوَالَ فِي مَتَعَلِّقِهَا؛ فَجَرَى بَحْثُهَا لِبَيَانِ مَا انطَوَى عَلَيْهِ مَبْدَأُ التَّعْلُقِ مِنْ دَلَالَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ فِي تِلْكَ النَّصُوصِ نَشَدَّةً لِلْفَهْمِ وَالْمَعْرِفَةِ، فَمَوْضُوعُ الْبَحْثِ وَمَشْكَلَتُهُ تَحْدِيدُ الْمَتَعَلَّقِ وَالْمَتَعَلِّقِ بِهِ وَبَيَانُ مَعْنَاهُمَا وَأَثْرُهُمَا فِي دَلَالَةِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ الْمَخْتَارِ. خُطَّةُ الْبَحْثِ قَامَتْ عَلَى تَنَاوُشِ تِلْكَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ الْمَخْتَارَةِ وَبَيَانِ مَا فِيهَا مِنْ مَوَاضِعِ التَّعْلُقِ لِمَعْرِفَةِ دَلَالَةِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ وَتَبَايُنِهَا بِتَأْثِيرِ التَّعْلُقِ فِيهِ.

تَمَحَّضَ الْبَحْثُ عَنِ نَتَائِجٍ مُتَعَدِّدَةٍ، مِنْهَا: التَّعْلُقُ وَتَأْوِيلُهُ يَنْطَلِقَانِ مِنَ اللُّغَةِ وَأَفَاقِهَا الرَّحْبَةِ عَلَى وَفْقِ سُنَنِهَا وَطُرُقِ التَّعْبِيرِ فِيهَا لِإِنْتِجَاجِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ وَالِدَلَالَةِ الْمَقْصُودَةِ. التَّعْلُقُ يُوَثِّرُ فِي الْمَعْنَى دَاخِلَ التَّرْكِيبِ وَالسِّيَاقِ، وَفِي النَتِيجَةِ يُوَثِّرُ فِي الدَّلَالَةِ الْكَلِمِيَّةِ لِلنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ الْمُبَارَكِ. التَّعْلُقُ وَتَأْوِيلُهُ مِنْ أَدَقِّ مَبَاحِثِ النَّحْوِ وَالبَلَاغَةِ، يَضْمَنَّانِ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْجَوَانِبِ الْبَلَاغِيَّةِ الرَّفِيعَةِ وَالْفَوَائِدِ الْبَيَانِيَّةِ الرَّاقِيَّةِ وَالْإِشَارَاتِ الدَّلَالِيَّةِ الْعَمِيقَةَ الَّتِي تَرْفُدُ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ الْمُبَارَكِ بِأَسْبَابِ عَظَمَتِهِ وَإِعْجَازِهِ. النَّصُّ الْقُرْآنِيُّ غَزِيرٌ الدَّلَالَةِ، بِمَا تَحْمَلُهُ أَفَافُهُ وَتَرَاقِيْبُهُ مِنْ سَعَةِ فِي الدَّلَالَةِ وَتَعَدُّدِ فِي الْمَعْنَى، تَخْدُمُ هَدَفَهُ الْعَظِيمَ فِي التَّبْلِيغِ وَالْإِرْشَادِ وَالهَدَايَةِ وَالتَّعْبُدِ، وَالتَّعْلُقُ مِنْ وَسَائِلِ فَهْمِ ذَلِكَ كُلِّهِ.

الكلمات الدالة: التَّعْلُقِ، التَّفْسِيرِ، التَّأْوِيلِ، النَّحْوِ

# The Relationship between Exegesis and Interpretation according to Grammarians and Expositors in Selected Quranic Verses

Abdul Hadi Kazem Karim Hamza Al-Harbi

University of Babylon / College of Basic Education / Department of Arabic

## Abstract

The relationship between prepositions and verbs and what they lead to is a semantic relationship that leads to understanding the texts and what they indicate. Prepositions are frequently used in Arabic speech, performing a grammatical function through expressing meaning. Attachment is the general function performed by the preposition in Arabic, which is evident in knowing the meanings of texts in which the preposition has a significant impact on explaining them. The impact of prepositions may even change the meaning of the verb. All of them are completely changed.

This is what drew our attention to research in a selected group of blessed Quranic verses that we chose because they include related matters that have multiple opinions about their related matters; It was researched to clarify the multiple meanings contained in the principle of attachment in those texts, seeking understanding and knowledge. The subject of the research and its problem is to determine the attachment and the attached, and to clarify their meaning and their effect on the meaning of the selected Qur'anic text. The research plan was based on discussing these selected Quranic verses and explaining the topics of relevance in them to know the significance of the Quranic text and its differences with the effect of relevance in it. The research yielded multiple results, including: attachment and its interpretation stem from the language and its broad horizons in accordance with its laws and methods of expression to produce the intended meaning and intended significance. Attachment affects the meaning within the structure and context, and in the result it affects the overall significance of the blessed Quranic text. Attachment and its interpretation are among the most delicate topics of grammar and rhetoric. They include many high rhetorical aspects, refined rhetorical benefits, and profound semantic indications that support the blessed Qur'anic text with reasons for its greatness and miraculousness. The Qur'anic text is rich in meaning, with its words and structures carrying ample meaning and multiple meanings, serving its great goal of conveying, guiding, directing, and worshipping, and the attachment to the means of understanding all of that.

**Keywords:** Exegesis, Interpretation, Quran, grammar

## المقدمة

الحمد لله الذي أبدع الأكوام من العدم، وفطر السماوات والأرضين بالأمر والحكم، وخلق آدم (عليه السلام) من غير رحم، وعلم الإنسان بالقلم، والصلاة والسلام على أفضل خلقه وسيد رسله أشرف العرب والعجم أبي القاسم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والصلاة والسلام على آله أئمة الدين وهداة الأمم، وعلى أصحابه المنتجبين الغر الميامين الذين لم تزل بهم بعد حين قدم.

أما بعد: فالتعلق من أبواب النحو الواسعة؛ فهو يرتبط بحروف الجر، وعلاقتها بالأفعال وما يؤول إليها ارتباطاً معنوياً يفضي إلى فهم التخصيص وما تدل عليه، [1: 273]، وحروف الجر كثيرة الدوران في الكلام العربي، تؤدي وظيفة نحوية من خلال التعبير عن المعنى، والتعلق هو تلك الوظيفة العامة التي يقوم بها حرف الجر في

العربية، تتجلى بمعرفتها معاني النصوص التي يكون لحرف الجر فيها أثر كبير في تبيانها[2: 262]، " فالعلاقة بين الحرف والتركيب علاقة تداولية تكاملية، فلا يمكن لأحدهما أن يستقل بمعنى دون الآخر، بل ربما كان لهذه العلاقة أثر في الاصطلاح على النوعين معا"[3: 262]، وقد يصل أثر حروف الجر إلى تغيير دلالة الفعل كلياً تغييراً تاماً[3: 6/1]؛ لذا تنبه له علماء العربية القدامى فألف قسم منهم مؤلفات خاصة بالحروف والأدوات، ومنها حروف الجر؛ لمعرفة تعلقها وبيان معانيها[4]،[5]،[6]،[7]،[8]،[9]،[10]، وضمن قسم آخر منهم مباحث للحروف في مواضع متعددة من مؤلفاتهم وكتبهم، مثل سيبويه(ت:180هـ) في كتابه. وخصص قسم ثالث منهم باباً مستقلاً لها في كتبهم، لبيان معانيها ومتعلقها[11: 17/1، 94، 419]،[12: 30، 128]،[13: 60/3-62]،[14: 437-440].

هذا ما لفت انتباهنا لبحثه في مجموعة مختارة من الآيات القرآنية المباركة اخترناها لتضمنها متعلقات تعددت الأقوال في متعلقها؛ فجرى بحثها لبيان ما انطوى عليه مبدأ التعلق من دلالات متعددة في تلك النصوص نشدة للفهم والمعرفة؛ فكتبنا هذا البحث بعنوان (دلالة التعلق بين التفسير والتأويل عند النحاة والمفسرين في آيات قرآنية مختارة). وتتوعت مصادر، فشملت كتب اللغة والنحو وكتب التفسير، وكتب الفقه وأصوله، وغير ذلك من المصادر الأخرى التي لها صلة بموضوع البحث، منها كتب الحديث النبوي الشريف ودواوين الشعراء وشروحها. وجرى البحث بتناوش تلك الآيات القرآنية المختارة وبيان ما فيها من مواضع التعلق لمعرفة دلالة النص القرآني وتباينها باختلاف مرجع تعلق شبه الجملة فيه.

### مفهوم التعلق:

إن الجار والمجرور في العربية لا بد من تعلقهما بشيء في كل كلام وكل نص وردا فيه، قال ابن يعيش(ت:643هـ): " ليس في الكلام حرف جر إلا وهو متعلق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير، أما اللفظ فقولك: انصرفت عن زيد، وذهبت إلى بكر، تقديره: المال حاصل لزيد، وكذلك: زيد في الدار، تقديره: بالفعل في المعنى فنحو قولك: المال لزيد، تقديره: المال حاصل لزيد، وكذلك: زيد في الدار، تقديره: زيد مستقر في الدار، أو سيستقر في الدار"[15: 9/8]، وأوضح ابن هشام أكثر في بيان ما يتعلقان به بقوله: " لا بد من تعلقهما بالفعل، أو ما يشبهه، أو ما أول بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً (قدر)"[9: 99/2]، أي قدر محذوفاً، واستثنى ابن هشام من هذا الحكم العام ستة أحرف لا تعلق لها مع مجرورها، هي: حرف الجر الزائد، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد/43]، و(لعل) في لغة عقيل، نحو قول الشاعر[16: 37]،[17: 96]،[18: 705/2]،[19: 361/1]،[20: 247/3]،[21: 426/1] :

فَقُلْتُ أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ\*

و(لولا) في نحو: لولاي ولولاك ولولاه، و(رب) نحو قولنا: رب امرأة حسناء أحببتنا بنظرة، و(كاف التشبيه)، نحو: علي كحميد، وأحرف الاستثناء (خلا، عدا، وحاشا) إذا كان ما بعدها مجروراً[9: 109/2-162]. وتتجلى أهمية التعلق من جانبين: الأول الجانب اللفظي، من خلال معرفة المتعلق ب: لأن الجار والمجرور، وكذلك الظرف لا بد لهما من متعلق به منهما معمولان له[22: 425/3].

الجانب الثاني: الجانب المعنوي والدلالي فالجار والمجرور والظرف لابد لهما من معنى يضيفانه على الجملة، لأنهما وعاء للحدث في المكان أو الزمان، لذا "يستفيد الجار والمجرور - ومثله الظرف - من المتعلق أنه يصبح ذا معنى مفهوم مفيد، ويستفيد المتعلق من الجار والمجرور التقييد والتوضيح" [23: 54]، ولابد من مراعاة هذين الجانبين معا في كل نص، وعدم الاقتصار على واحد منهما فقط؛ لأن ذلك يؤدي إلى فساد المعنى وإن صح الإعراب من حيث الصناعة اللفظية [9: 687/2].

وفي العربية يحذف المتعلق به كثيرا، قصداً للإيجاز والبلاغة؛ أو لوضوحه لدى المخاطب، ولاسيما إذا كان كونا عاما مطلقا للاستقرار والوجود والثبوت والتفي وغير ذلك مما هو صفة أو حال أو خبر أو صلة أو فعل قسم [9: 581/2 - 583]، ويتم تقديره على وفق ما سبق ذكره، ولاسيما جانب المعنى؛ لأنه كثيرا ما يؤخذ الثحا والمفسرون به، بأن بعضهم "يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك" [9: 682/2]؛ لذا خلقت معرفة المعنى ومراعاته في كل نص لغوي جوا من الاجتهاد والإبداع " لدى المفسرين والمربين والبلاغيين وشرّاح الشعر ونقاده في الكشف عن وجود قوة النصب في المفاضلة بين الأوجه المحتملة فيه فصاحة في اللفظ وسلاسة في المعنى [24: 799]؛ لذا كان الأثر العقدي مقياسا من "المقاييس المعتمدة في سلامة المعنى وقوته لدى هؤلاء في تبادلهم النصوص، ولا سيما آيات القرآن الكريم" [24: 799].

ومن شواهد التعلق التي تناولها المفسرون والثحا، قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرُّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام/3] [25: 115 / 4 - 117]، فقد جرى تأويل التعلق في قوله تعالى: ﴿ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ على أوجه متعددة على النحو الآتي:

الأول: أنهما متعلقان بلفظ الجلال (الله)؛ لتأويله باسم مشتق من الإلهية أو التدبير أو الملك أو المعبود وغيرهما، وعليه يكون (هو) مبتدأ، و(الله) خبر ﴿وفي السموات والأرض﴾ متعلقان به، وجملة (يعلم) خبر ثانٍ أو حال من الضمير المستتر في لفظ الجلال المؤول بالمعبود) أو تكون استئنافية لا محل لها من الإعراب [26: 228 / 2]، [27: 87/2]، [28: 3/2]، [29: 267/2]، [30: 77/4]، [6: 529/28]، [31: 117/2]، [32: 83/2]، وهذا ما رجحه ابن عطية (ت: 546هـ)؛ لأنه أفضل تأويل نحويًا وبلاغيًا ومعنويًا [28: 267/2 - 268]، والمعنى: هو المألوه المعبود في السموات والأرض [26: 288/2]، [33: 480 / 1].

الثاني: أنهما متعلقان بصفة محذوفة لفظ الجلال (الله)، وتقدير المعنى: وهو الله المعبود في السموات والأرض، أو هو الله المدبر في السموات والأرض. [28: 267/2]، [34: 425/2]، [35: 359/6]، [29: 77/4]، [30: 529/4].

الثالث: أنهما متعلقان بمفعول (يعلم) والمعطوف عليه، وهو قوله تعالى: ﴿ سِرُّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴾ وفي الآية تقديم وتأخير، فأصل المعنى: يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض، وعلى وفق هذا تكون الآية جملتين، الأولى جملة (وهو الله)، والجملة الأخرى (يعلم سركم وجهركم في السموات وفي الأرض)، وهي في محل رفع خبر ثانٍ، وهذا ما استحسنته الثحاس (ت: 338هـ)؛ فرجحه واختاره [36: 536/1]، [35: 359/6].

الرابع: أنهما متعلقان بالفعل (يعلم) مع التقديم والتأخير، والمعنى: هو الله يعلم في السموات وفي الأرض سركم وجهركم، وهذا ما اختاره الباقولي (ت: 543هـ). [37: 358/1].

الخامس: أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى (فِي السَّمَوَاتِ) مَتَعَلِّقٌ بَلَفِظِ الْجَلَالِ (اللَّهِ)، وَيَحْسِنُ الْعَطْفُ عَلَى السَّمَوَاتِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَفِي الْأَرْضِ) مَتَعَلِّقٌ بِالْفِعْلِ (يَعْلَمُ)، وَتَقْدِيرُ الْمَعْنَى: هُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ، وَيَعْلَمُ فِي الْأَرْضِ سِرْكَمَ وَجَهْرَكَمَ، وَنَسَبَ هَذَا التَّأْوِيلَ إِلَى الْكَسَائِي (ت: 185هـ)، وَالطَّبْرِي [ت: 310هـ]، [358/1: 37]، [313/1: 38]، [78/4: 29]، [30/4: 532]، [352/1: 39]، [359/6: 35].

السادس: أَنَّهُمَا مَتَعَلِّقَانِ بِالْفِعْلِ (تَكْسِبُونَ)، وَالْمَعْنَى: وَهُوَ اللَّهُ يَعْلَمُ سِرْكَمَ وَجَهْرَكَمَ، وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ. [78/4: 29]، [30/4: 532]، [359/6: 35].

السابع: أَنَّهُمَا مَتَعَلِّقَانِ بِخَيْرِ ثَانٍ مَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ (عَالِمٌ)، وَتَقْدِيرُ الْمَعْنَى وَهُوَ اللَّهُ عَالِمٌ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ، وَهَذَا مَا أَجَازَهُ الزَّمْخَشَرِيُّ (ت: 538هـ). [3/2: 27].

وَيَتَضَحُّ الْأَثَرُ الْعَقْدِيُّ فِي كُلِّ تَأْوِيلٍ مِنْهَا، فَالْأَوَّلُ وَالثَّانِي لِلْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ يَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ فِي كُلِّ مَكَانٍ، فَالْتَّعَلُّقُ عِنْدَهُمْ بَلَفِظِ الْجَلَالِ (اللَّهِ) أَوْ بِصِفَةِ مَحذُوفَةٍ. [31/117/2: 32]، [83/2: 32]، [40/91: 40]. وَرَجَّحَ الْإِمَامِيَّةُ التَّأْوِيلَ الرَّابِعَ، فَالْتَّعَلُّقُ بِالْفِعْلِ (يَعْلَمُ)؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ صِفَةٌ ذَاتِيَّةٌ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَنَّ الْخَطَابَ لِجَمِيعِ خَلْقِهِ الْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ فِي السَّمَاءِ، وَالْبَشَرِ وَالْجِنِّ الَّذِينَ فِي الْأَرْضِ، فَاللَّهُ سُبْحَانَهُ عَالِمٌ بِأَسْرَارِهِمْ وَأَحْوَالِهِمْ وَتَصَرُّفَاتِهِمْ جَمِيعًا فِي الْحَسَنِ وَالْقَبِيحِ وَفِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، دَلِيلٌ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ [7/41: 4].

وَأَجَازَ أَهْلَ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةَ وَصَفَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَطْ، وَتَوَقَّفُوا فِي عَطْفِ (وَفِي الْأَرْضِ) عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ لِذَا ذَهَبُوا إِلَى نَفْيِ ظَرْفِيَّةِ الْأَرْضِ عِنْدَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَفَرَّقُوا بَيْنَ (فِي السَّمَاءِ) وَبَيْنَ تَعَلُّقِ (فِي الْأَرْضِ)، فَالْأَوَّلُ مَتَعَلِّقٌ بِاللَّهِ، وَالثَّانِي مَتَعَلِّقٌ بِ(يَعْلَمُ)، أَوْ تَعَلُّقُهُمَا بِ(يَعْلَمُ) [42: 36-41]، [43: 101]، [44: 387/3]، [45: 523/5]. قَالَ الرَّازِيُّ (ت: 606هـ): "الْقَائِلُونَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَخْتَصٌ بِالْمَكَانِ تَمَسَّكُوا بِهَذِهِ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿هُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ مُسْتَقَرٌّ فِي السَّمَاءِ قَالُوا: وَلَا يَلْزَمُنَا أَنْ يُقَالَ فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿هُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾ وَذَلِكَ يَقْتَضِي حُصُولَهُ فِي الْمَكَانَيْنِ مَعًا، وَهُوَ مَحَالٌّ؛ لِأَنَّ نَقْلَهُ: اجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَوْجُودٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَرْكِ الْعَمَلِ بِأَخْذِ الظَّاهِرِ بَيْنَ تَرْكِ الْعَمَلِ بِالظَّاهِرِ الْآخَرَ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، فَوَجِبَ أَنْ يَبْقَى ظَاهِرُ قَوْلِهِ ﴿هُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ عَلَى ذَلِكَ الظَّاهِرِ وَلَا نَّ مِنْ الْقِرَاءِ مِنْ وَقَفَ عِنْدَ قَوْلِهِ ﴿هُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ﴾ ثُمَّ يَبْتَدِئُ فَيَقُولُ ﴿هُوَ فِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرْكَمَ وَجَهْرَكَمَ﴾ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يَعْلَمُ سِرَاتِكُمْ الْمَوْجُودَةَ فِي الْأَرْضِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ " وَفِي الْأَرْضِ صَلَاةٌ لِقَوْلِهِ (سِرْكَمَ) هَذَا تَمَامُ الْكَلَامِ " [46: 128/2]، فَمَوْقِفُ الرَّازِيِّ مُضْطَرِبٌ مِنْ خِلَالِ قَوْلِهِ هَذَا؛ لِأَنَّهُ نَفَى وَصَفَ اللَّهُ بِجِهَةِ فِي الْأَرْضِ، وَلَكِنَّهُ أَجَازَ أَنْ يَكُونَ فِي السَّمَاءِ فَقَطْ، وَنَسَبَ الرَّزْكَشِي (ت: 794هـ)، الْوَصْفَ فِي قَوْلِهِ: "هُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ" وَالِاسْتِنْفَافَ بِمَا بَعْدَهُ، إِلَى الْمَجْسَمَةِ الَّذِينَ يَثْبُتُونَ الْجِهَةَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ [32: 83/2، 8/4]؛ لِذَا جَزَمَ ابْنُ عَطِيَّةٍ بِتَأْوِيلِ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى آخَرَ؛ لِأَنَّ " قَاعِدَةَ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ حُلُولَ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْأَمَاكِنِ مُسْتَحِيلٌ، وَكَذَلِكَ مَمَاسَّتُهُ لِلْأَجْرَامِ أَوْ مَحَادَّتُهُ لَهَا أَوْ تَحْيِيزُهُ فِي جِهَةٍ؛ لِامْتِنَاعِ جَوَازِ التَّقَرُّبِ عَلَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى "هُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ" لَيْسَ عَلَى حَدِّ قَوْلِنَا: زَيْدٌ فِي الدَّارِ بَلْ هُوَ عَلَى وَجْهِهِ مِنَ التَّأْوِيلِ آخَرَ" [28: 267]، وَتَابَعَهُ فِي هَذَا أَبُو حَيَّانَ (ت: 745هـ) الَّذِي عَثَلَ التَّأْوِيلَ بِقَوْلِهِ: "أَمَّا ذَهَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ وَالْخُرُوجِ عَنْ ظَاهِرِ (فِي السَّمَوَاتِ

وفي الأرض) لما قام عليه دليل العقل من استحالة حلول الله تعالى الأماكن وماسة الأجرام ومحاذاته لها وتحيزه في جهة" [29: 78/4].

ورجَّح بعض المفسرين التأويل الأول؛ لأنَّ لفظ الجلال بمعنى (المألوه والمعبود)، وقد ورد له نظير في القرآن على تعلق الجار والمجرور به في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ [الزخرف/84]: 47: 3/2، واعترض أبو علي الفارسي (ت377هـ) على هذا التأويل؛ لأنَّ لفظ الجلال (الله) اسم علم غير مشتق؛ فلا يصحُّ التعلُّقُ به [3/2: 47] [36: 385/1]، [33: 480/1]، [48: 117/2]، [30: 529/4]، ورجَّح كثير من علماء اللغة والنحو والتفسير اشتقاقه من الإلهية، وهي صفة ثانية لله تعالى. [49: 56]، [18: 195/2]، قال أبو القاسم الأصفهاني (ت: 535هـ): "وبين أهل اللغة اختلاف هل هو اسم موضوع أو مشتق، فروي عن الخليل انه اسم علم ليس بمشتق، فلا يجوز حذف الألف واللام منه.... وقال قوم من أهل اللغة: هذا اسم مشتق، يقال: أله بأله آلهة، بمعنى يعبد عبادة.... والتأله والتعبد، فمعنى الإله: المعبود" [1: 50: 123-124]. وقال القرطبي (ت: 671هـ): "واختلفوا في هذا الاسم هل هو مشتق أو موضوع للذات العلم؟ فذهب إلى الأول كثير من أهل العلم،.... فالله سبحانه وتعالى معناه المقصود بالعبادة.. القول الثاني: ذهب إليه جماعة من العلماء أيضا" [35: 139-140]، ورجح ابن القيم (ت: 751هـ) اشتقاقه؛ لأنه دالٌّ على صفة من صفات الله سبحانه وتعالى، وهي صفة الإلهية على نحو دلالة أسمائه الحسنى كالعليم والقدير والغفور والرحيم والسميع والبصير، مشتقة من مصادرها، [51: 44/1].

وساوى الرّمخسري بين الاشتقاق وعدمه في صحّة التعلُّق؛ وذلك بتأويله بما يصلح للتعلُّق والعمل كأن يؤوّل بـ (المعروف في السموات وفي الأرض) أو بـ (الذي يقال له الله) [27: 44/2]، "فإن كان مشتقا ظهر تعلق الجار به وإن كان ليس بمشتق: فما ان يكون منقولاً أو مرتجلاً، وعلى كل قول من هذه الأقوال الثلاثة فقولُه (المعبود) راجع إلى الاشتقاق، وقولُه (المعروف) راجع لكونه منقولاً، وقولُه (الذي يقال له الله) راجع إلى كونه مرتجلاً". [30: 4/529].

أمَّا التَّأْوِيلُ الثَّانِي بِتَعْلِيقِ (فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) بِصِفَةِ مَجْدُوفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ فَضَعِيفٌ عِنْدَ التَّحْوِيلِ؛ لِأَنَّ حَذْفَ الصِّفَةِ قَلِيلٌ جِدًّا فِي اللُّغَةِ؛ فَلَمْ يَرِدْ إِلَّا فِي مَوَاضِعٍ قَلِيلَةٍ، قَالَ ابْنُ عَيْشٍ: "أَعْلَمُ إِنْ الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ لَمَّا كَانَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ مِنْ حَيْثُ الْبَيَانُ وَالْإِيضَاحُ إِنَّمَا يَحْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِهَا كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا يَحْذَفُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا؛ لِأَنَّ حَذْفَ أَحَدِهِمَا نَقْضٌ لِلْغُرْضِ وَتَرَاجُعٌ عَمَّا اعْتَزَمُوهُ فَالْمَوْصُوفُ الْقِيَاسُ يَأْتِي حَذْفُهُ لَمَّا ذَكَرْنَا.... وَأَمَّا الصِّفَةُ فَلَمَّا عِينَ حَذْفُهَا أَيْضًا لَمَّا ذَكَرْنَا؛ وَلِأَنَّ الْغُرْضَ مِنَ الصِّفَةِ إِمَّا لِتَخْصِيسِ وَإِمَّا لِلتَّاءِ وَالْمَدْحِ وَكِلَاهُمَا مِنْ مَقَامَاتِ الْإِطْنَابِ وَالْإِسْهَابِ، وَالْحَذْفُ مِنْ بَابِ الْإِيْجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ لِتَدَافُعِهِمَا، وَقَدْ حَذَفَتِ الصِّفَةُ عَلَى قَلَّةٍ وَنَدْرَةٍ وَذَلِكَ عِنْدَ قُوَّةِ دَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهَا وَذَلِكَ فِيمَا حَكَاهُ سَبِيوِيهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: سِيرَ عَلَيْهِ لَيْلًا [1: 229]، وَهَمْ يَرِيدُونَ لَيْلًا طَوِيلًا... فَإِنْ عَرِبَتِ الْحَالُ مِنَ الدَّلَالَةِ لَمْ يَجْزِ الْحَذْفُ فَاعْرِضْهُ [14: 56-63].

أمَّا التَّأْوِيلُ الثَّلَاثُ (تَعْلُقُ قَوْلُهُ تَعَالَى "فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ" بِالْمَصْدَرِ "سَرَكَمٌ وَجَهْرَكَمٌ") فَهُوَ ضَعِيفٌ جِدًّا عِنْدَ الثَّحَاةِ؛ لِأَنَّهْمُ مَنَعُوا تَقَدُّمَ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ [13: 140-137/1]، [52: 113/3]، [53: 711/1]، [54: 225/5]؛ وَعَلَّ ابْنُ الْحَاجِبِ (ت: 646هـ) هَذَا الْمَنْعَ بِقَوْلِهِ: "... يَعْني انك لا تقول في: أعجبتني ضرب زيداً: أعجبتني زيداً ضرب: لأنه مقدر بـ(ان) والفعل، وكما انه لا يتقدم معمول ما بعد (أن) عليها: لأنها موصولة، فلما يتقدم ما في

حيز الموصول عليه لأنه كجزء الكلمة، فكما لا يتقدم ما في حيز الكلمة على أولها، فنذلك لا يتقدم ما في حيز الموصول عليه [55: 3:826]. أما التأويل الرابع (تعليق قوله تعالى "في السموات وفي الأرض" بالفعل "يعلم") فهو صحيح من حيث المعنى، وموافق للمعايير النحوية واللغوية، فهو مرتبط بعلم الله الذاتي بخلقه في السموات وفي الأرض. أما التأويل الخامس القاضي بتفريق التعليق على جهتين مختلفتين، فهو ضعيف أيضاً؛ لأن فيه تكلفاً في حصول التفريق بين متعاطفين بحرف العطف من غير دليل وحجة، ويؤدي إلى تفكيك تركيب الآية، ويقضي على نظمها بارتباط بعضها ببعض [56: 400/1]، [23: 801/1]، وفيه خلل في المعنى، فدلالته تقضي بتعليق (في السموات) بلفظ الجلال (الله) وتعليق (وفي الأرض) بـ (يعلم)، وعلى هذا يكون المعنى صفة لمعبود في السموات، أما في الأرض فهو يعلم سركم وجهركم في الأرض، وفي السموات ليس كذلك، قال العكبري (ت: 616هـ): "وهذا ضعيف؛ لأنه سبحانه معبود في السموات وفي الأرض، ويعلم ما في السموات والأرض، فلا اختصاص لإحدى الصفتين بأحد الطرفين" [33: 480/1]، ووافقه في هذا السمين الحلبي (ت: 756هـ) الذي عدّ تضعيفه رداً جميلاً [30: 4/ 532].

أما التأويل السادس الذي يقضي بتعليق (في السموات وفي الأرض) بالفعل (تكسيون) فهو بعيد جداً؛ لأن فيه فصلاً بين (الجار والمجرور) ومتعلقه بجملة "يعلم سركم وجهركم" من غير ضرورة، وفيه أيضاً تقديم معمول صلة الموصول على الموصول، وهذا ما منعه النحاة، قال أبو حيان: "هذا خطأ؛ لأن (ما) الموصولة بـ (تكسيون) وسواء كانت حرفاً مصدرية أم اسماً معين (الذي)؛ فإنه لا يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول" [29: 78/4]، أما التأويل الأخير الذي أجازه الزمخشري فهو صحيح؛ لأنه يشترك في دلالاته مع التأويل الرابع، فهو يعلّق قوله (في السموات وفي الأرض) بخبر محذوف، تقديره (عالم)، والمعنى: (إنه عالم بما فيهما لا يخفى عليه شيء)، فـ (يعلم) يضارع (عالم) في اللفظ وفي الدلالة، فالتأويل علي وفقهما ساغح صحيح مقبول على الرغم من تضعيف أبي حيان له بقوله: "مصدر ضعيف؛ لأن المجرور بفي لا يدل على وصف خاص إنما يدل على كون مطلق" [29: 435/4].

وكل ما قيل في الآية المباركة السابقة يقال في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف/84] [45: 146-147/13]، وقد عدت دليلاً على ترجيح التأويل الأول الذي يقصر التعليق بلفظ الجلال (الله)؛ لأنه مشتق من الإلوهية وتأويله بمعنى المعبود في السموات والأرض، فالإلوهية مطروفة في السموات والأرض، وأما (الله) فهو في السماء فقط [27: 3/2]، [47: 3/2]، [55: 399/1]، ويبدو لي أن التأويل الرابع هو الأرجح؛ لأنه يخلو من التكلف في اللفظ والإعراب والمعنى، ويجزينا خطأ الزأي في الكلام عن الله سبحانه وصفاته، يضاف إلى هذا أن سياق الآية نفسها دل على أن علم الله ثابت مطلق في السر والنجوى والعلانية والجهري والله أعلم.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَفْلُونَ﴾ [الأنعام/131]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْطَحِرُونَ﴾ [هود/117] [24: 4: 379-380]، [492-491/6]، فالجار والمجرور في هاتين الآيتين، وهو قوله تعالى: "بظلم" جرى تعليقه على تأويلين: الأول: أنه متعلق بحال محذوفة من (ربك) أو من الضمير المستتر في (مهلك) أو (يهلك)؛ لنفي صفة الظلم عن الله سبحانه وتعالى، وتقدير المعنى: لم يكن ربك مهلك القرى ملتبساً بظلم، أو لا يهلكها في حال كونه ظالماً لها؛ لأنهم

في جهل وغفلة؛ لعدم قيامهما حجة عليهم كالرسل [57: 355/1، 27: 40/2، 41: 89/4-90]، [46: 161/3]، [33: 539/1]، [29: 227/4]، [30: 157/5].

الأخر: أنه متعلق بمحذوف حال من (القرى)، وتقدير المعنى: لم يكن ربك مهلك القرى ملتبسة بظلم من الذنوب والمعاصي، وهم لم يأتهم نذير، أي إن الله لا يهلك القرى بذنوبهم ومعاصيهم قبل إرسال المرسلين لهم [58: 8/46]، [59: 2: 324]، [28: 324/2]، [29: 227/4]، [46: 161/13]. وارتبط ترجيح واحد من هذين التأويلين بأثر عقدي يتصل بمسألة الحسن والقبح في الأشياء، فهما صفتان ذاتيتان فيهما والعقل هو الحاكم بذلك، والشرع يكشف ذلك وبينه، فالظلم والشرك والكذب والفواحش كلها معلومة بالعقل وجزاؤها العذاب في الآخرة، وإن لم يأت رسول، وإن العقل يقضي بأن يكون الإنذار سابقاً على العقاب أو الإهلاك، فلا يقعا من غير تنبيه وإنذار؛ لذا رجح الإمامية والمعتزلة التأويل الأول؛ لأنه يدل على نفي الظلم عن الله سبحانه وتعالى، وإن كان العقل يدل على استحقاتهم العذاب بظلمهم [60: 54-61]، [61: 202/8]، [62: 47/2، 3، 154]. قال الرمخشري: "بظلم" بسبب ظلم قدموا عليه،

أو ظالما على أنه لو اهلك وهم غافلون لم ينتهوا برسول وكتاب لكان ظلماً، وهو متعال عن الظلم ومن كل قبيح [27: 40/2]. وذهب غيرهم إلى أن الحسن والقبح في الأشياء يحددهما الشرع فقط، وليس العقل؛ لأن العقل لا يدل على حسن الأشياء، ولا على قبحها قبل ورود الشرع ومجيء الرسل والكتب السماوية، فالظلم والشرك والفواحش قبيحة بنهي الشرع عنها، ولو لم ينه عنها لكانت حسنة، وهذا مذهب الأشاعرة و الماتريدية [63: 258، 267]، [64: 102، 110]، [65: 123-146]، [61: 201/8]، قال الجرجاني (816هـ): "القبيح عندنا ما نهي عنه شرعاً نهي تحريم أو تنزيه، والحسن بخلافه، أي لن ينه عنه شرعاً كالواجب والمندوب والمباح... وكفعل الله تعالى فإنه حسن أبداً بالاتفاق... ولا حكم للعقل في حسن الأشياء وقبحها، وليس ذلك - أي حسن الأشياء وقبحها - عائداً إلى أمر حقيقي حاصل في الفعل قبل الشرع يكشف عنه الشرع كما تزعمه المعتزلة، بل الشرع هو المثبت له والمبين فلا حسن ولا قبيح قبل ورود الشرع، ولو عكس الشارح القضية فحسن ما قبحه، أو قبح ما حسنه لم يكن ممتنعاً، وانقلب الأمر، فصار القبيح حسناً والحسن قبيحاً" [61: 201/8-202]؛ لذا رجحوا التأويل الثاني؛ لأن فيه نفي الظلم عن القرى قبل ورود التكليف والتشريع، فالمعنى: "لم يكن يهلك بظلم أنفسهم، إهلاك استئصال أو تعذيب إلا بعد تقدم وعيد أو سؤالهم العذاب، ولا يهلك مع الغفلة بالظلم والعصيان؛ لأنه يجوز له ذلك، بل سنته هكذا" [29: 227/4]، وقال الرززي في الجار والمجرور (بظلم): "فيه وجهان: الأول أن يكون المعنى: وما كان ربك مهلك القرى بسبب ظلم أقدموا عليه. والثاني: أن يكون المراد: ما كان ربك مهلك القرى ظلماً عليهم، وهو قوله ﴿وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾ في سورة هود. فعلى الوجه الأول يكون الظلم فعل للكفار، وعلى الثاني يكون عائداً إلى فعل الله تعالى، والوجه الأول أليق بقولنا - أي مذهب الأشاعرة -؛ لأن القول الثاني يوهم أنه تعالى لو أهلكهم قبل بعثة الرسل كان ظالماً، وليس الأمر عندنا كذلك؛ لأنه تعالى يحكم ما يشاء، ويفعل ما يريد، ولا اعتراض عليه لأحد في شيء من أفعاله. وأما المعتزلة فهذا القول الثاني مطابق لمذهبهم موافق لمعتقدهم" [46: 161/13-162]. وذهب أهل السنة والجماعة إلى أن العقل يحسن ويقبح، والشرع يرتب الثواب والعقاب، وما أمر به الشرع فهو حسن على الإطلاق، وما نهي عنه فهو قبيح على الإطلاق، واكتساب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشرع [45: 90/8]، [66: 22/8]. وهذا يرجع إلى القول الأول (تحكيم العقل في معرفة الحسن والقبح أيضاً)، والشرع يثبت الثواب للحسن والعقاب



لَلْبَيْحِ، وَالسَّيِّئِ وَالْعَقَابِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ التَّنْبِيهِ وَالْإِنذَارِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ إِنَّ هَذَيْنِ التَّأْوِيلَيْنِ كِلَيْهِمَا يَنْفِيَانِ الظُّلْمَ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، فَالْأَوَّلُ يَنْفِي الظُّلْمَ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِإِهْلَاكِ الْقَرِيِّ فِي حَالِ الْغَفْلَةِ وَعَدَمِ الْإِنذَارِ عَلَى الرَّغْمِ مِنَ الظُّلْمِ الَّذِي فَعَلُوهُ، وَكَذَلِكَ لَمْ يَهْلِكْهُمْ بِظُلْمِهِمُ الْمُتَقَدِّمِ، وَهَمُ الْآنَ مُصْلِحُونَ أَوْ فِيهِمْ مَنْ يَصْلِحُ، كَمَا فِي آيَةِ هُودٍ، وَالْآخِرُ: يَنْفِي الظُّلْمَ عَنِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَهْلِكْهُمْ فِي حَالِ الْغَفْلَةِ، بَلْ فِي حَالِ الْإِنذَارِ، وَلَمْ يَهْلِكْهُمْ وَهُمْ يَصْلِحُونَ، بَلْ يَهْلِكْهُمْ وَهُمْ ظَالِمُونَ [67: 139-140]، وَعَلَى وَفْقِ ذَلِكَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (بِظُلْمِ) مُتَعَلِّقٌ بِمَا يَتَّصِلُ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي الْآيَتَيْنِ كِلْتَيْهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا جَاءَتَا لِنَفْيِ هَذَا الظُّلْمِ عَنْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى؛ لِأَنَّهُ عَادِلٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ. أَمَّا أَهْلُ الْقَرَى فَهَمُ ظَالِمُونَ، وَلَا يَصِحُّ تَعَلُّقُ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ (بِظُلْمِ) الدَّاخِلِ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ بِ(الْقَرَى)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى نَفْيِ الظُّلْمِ عَنْهَا؛ وَهُوَ غَيْرُ مَقْصُودٍ فِي دَلَالَةِ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ الْمُبَارَكَتَيْنِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### معاني حروف الجر:

لِحُرُوفِ الْجَرِّ وَظَائِفِ مَعْنَوِيَّةٍ تَوْثُرُ فِي مَعْنَى النَّصِّ وَدَلَالَتِهِ، فَلَا بَدَّ مِنَ الْوُقُوفِ عِنْدَ كُلِّ حَرْفٍ مِنْهَا؛ لِتَسْهِيلِ مَعْرِفَةِ الْمَعَانِي الَّتِي جَاءَ لِبَيَانِهَا وَتَحْدِيدِهَا، فَحُرُوفُ الْجَرِّ تَمَثَّلُ مَظْهَرًا مِنْ مَظَاهِرِ الْإِتْسَاعِ فِي الْعَرَبِيَّةِ؛ لَكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا، وَرَبَّمَا بَلَغَتْ مَعَانِي بَعْضِ الْحُرُوفِ عَشْرَاتِ الْمَعَانِي [4: 31]، وَمِنْ هُنَا تَكْمُنُ أَهْمِيَّتُهَا فِي تَحْدِيدِ وَاحِدٍ مِنْهَا فِي التَّرْكِيبِ وَالنَّصِّ، وَلَا يُمْكِنُ الْإِعْتِمَادُ فِي ذَلِكَ عَلَى جَانِبِ اللَّفْظِ وَالتَّرْكِيبِ فَقَطْ، بَلْ لَا بَدَّ مِنْ إِشْتِرَاكِ اللَّفْظِ وَالتَّرْكِيبِ وَالسِّيَاقِ وَالْقِرَائِنِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالخَارِجِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، إِذْ كَانَتْ دَلَالَتُهَا وَلَا تَزَالُ مَثَارَ اخْتِلَافٍ وَخِلَافٍ وَأَسْعِينِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ، لِجُوبِينَ وَمُفَسِّرِينَ وَنَحَاةٍ؛ لِذَا تَتَطَلَّبُ مَعْرِفَتُهَا كَثِيرٌ تَبَدُّرٍ وَكِدِّ فِكْرٍ وَإِنْعَامِ نَظَرٍ. وَقَدْ جَرَى بَحْثُ ذَلِكَ عِنْدَ النُّحَاةِ فِي مَسْأَلَةِ تَتَابُؤِ الْحُرُوفِ وَتَعَاقُبِهَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، أَوْ مَسْأَلَةِ تَضْمِينِ الْأَفْعَالِ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ [68: 1: 15، 23، 69: 567]، [70: 394]، [71: 306/2]، [7: 267]، [72: 262-295]، [18: 606/2]، [9: 897-899]، [73: 4-7]، [74: 158-163]. قَالَ ابْنُ جَنِي (ت: 392 هـ): "أَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ، وَكَانَ أَحَدٌ مِنْهُمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفٍ، وَالْآخَرُ بِآخَرَ فَانِ الْعَرَبِ قَدْ تَتَسَّعَ فَتَوَقَّعَ أَحَدَ الطَّرْفَيْنِ مَوْقِعَ صَاحِبِهِ إِذَا بَانَ هَذَا الْفِعْلُ فِي مَعْنَى ذَلِكَ الْآخَرَ فَلِذَلِكَ جِيءَ مَعَهُ بِالْحَرْفِ الْمَضَادِّ مَعَ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ" [71: 308/2]، وَقَالَ أَيْضًا: "وَوَجَدْتُ فِي اللُّغَةِ مِنْ هَذَا الْفَتْ شَيْئًا كَثِيرًا لَا يَكَادُ يَحَاطُ بِهِ، وَلَعَلَّهُ لَوْ جُمِعَ أَكْثَرُهُ لَا جَمِيعُهُ لَجَاءَ كِتَابًا ضَخْمًا، وَقَدْ عَرَفْتُ طَرِيقَهُ فَإِذَا مَرَّ بِكَ شَيْءٌ مِنْهُ فَتَقَبَّلْهُ وَأَنْسَ بِهِ، فَانَهُ فَصَلَ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ لَطِيفٌ، حَسَنٌ يَدْعُو إِلَى الْأَنْسَابِ بِهَا وَالْفَقَاهَةُ فِيهَا" [71: 310/2]، وَقَالَ الْهَرَوِيُّ (ت: 415 هـ): "أَعْلَمُ أَنَّ حُرُوفَ الْخَفْضِ قَدْ يَدْخُلُهَا بَعْضُهَا مَكَانَ بَعْضٍ. وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ وَفِي الشَّعْرِ" [7: 267].

وَقَدْ كَانَ لِلْأَثَرِ الْعَقْدِيِّ عِنْدَ الْمُفَسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ فِي تَحْدِيدِ مَعْنَى حَرْفِ الْجَرِّ فِي آيَاتِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ نَصِيبٌ وَافِرٌ فِي تَأْوِيلِهِمْ مَعَ الْإِشَارَةِ إِلَى وَجْهِ الْبَلَاغَةِ وَالْبَيَانِ الَّتِي تَتَكشَّفُ مِنَ الْفُرُوقِ الدَّقِيقَةِ بَيْنَ مَعَانِي حُرُوفِ الْجَرِّ الْمُتَقَارِبَةِ وَإِثَارِ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْاسْتِعْمَالِ، مِمَّا يَعْذُّ فَضْلًا "يَذْكَرُ لِلْمُفَسِّرِ فِي عَدَمِ الْاسْتِهَانَةِ بِالْفُرُوقِ مَهْمَا دَقَّتْ، وَفِي أَرْصَافِ الْحَسِّ وَتَجْمِيعِ الْجُهْدِ لِلْفُوزِ بِثَمَرَةِ تِلْكَ الْفُرُوقِ فِي تَشَايَا التَّرْكِيبِ" [75: 518].

ومن بين تلك الآيات القرآنية قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُ فِي الْإِنْجِيلِ كَرِيمٌ أَخْرَجَ شَطْرَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَخْلَفَ فَاِئْتَمَرَ عَلَى شَرَفِهِ خَوِطَ يَوْمَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الفتح/29]: 24 [13/391-395].

فقد جرى التأويل في معنى حرف الجر (من) في قوله تعالى: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾، فقد ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن (من) يفيد بيان الجنس، وقال الزجاج (ت: 311هـ): "...أن تكون (منهم) هنا تخلصاً للجنس من غيره كما تقول: انفق نفقتك من الدراهم لا من الدنانير، والمعنى اجعل نفقتك من هذا الجنس، وكما قال تعالى: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج/30]. لا يريد أن بعضها رجز، وبعضها غير رجز، ولكن المعنى: اجتنبوا الرجز الذي هو من الأوثان. فالمعنى: وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات من أصحاب النبي ﷺ المؤمنين أجراً عظيماً وفضلهم على غيرهم لسابقتهم وعظم أجرهم [25: 29/5]، وذهب الطبري إلى تأويلين بعيدين، فقال: "والهاء والميم في قوله (منهم) عائدة على معنى الشطء لا على لفظه، ولذلك جمع فقيل: (منهم) ولم يقل (منه). وإنما جمع الشطء؛ لأنه أريد به من يدخل في دين محمد ﷺ إلى يوم القيامة بعد الجماعة الذين وصف الله صفهم بقوله: ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ [58: 26/133].

وذهب الإمامية إلى أن (من) في هذه الآية المباركة يفيد التبعض، والمعنى: وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات بعضهم مغفرة وأجراً عظيماً، فالوعد يخص بعض الصحابة، فلا يشملهم كلهم، قال الطوسي (ت: 460هـ): "قوله (منهم) قيل: انه بيان يخصهم بالوعد دون غيرهم، وقيل: يجوز أن يكون ذلك شرطاً فيمن أقام على ذلك منهم؛ لأن من خرج عن هذه الأوصاف بالمعاصي فلا يتبادله هذا الوعد" [76: 9/338]. واستدل الطبرسي (ت: 548هـ) على هذا المعنى بـ(المغفرة) التي تخص من تاب منهم، وعمل عملاً صالحاً، فقال: "ثم قال سبحانه: ﴿ وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ أي وعد من أقام على الإيمان والطاعة "منهم مغفرة" أي يسراً على ذنوبهم الماضية" وأجراً عظيماً" أي ثواباً جزيلاً دائماً" [41: 9/115]. ورجح الهروي دلالتها على البيان وشمولها الصحابة جميعهم بأن بعض التحوين ذهب إلى زيادتها لإفادة التوكيد، فقال: "قالوا (من) ها هنا ليست مبعوضة، إنما المعنى: وعدهم الله كلهم مغفرة وأجراً عظيماً، فقد خلت (من) ها هنا للتوكيد" [7: 229]، ورد هذا؛ لأن المشهور عند النحاة أن (من) لا تتراد في الكلام المثبت، بل في المنفي فقط [18: 2/288]، [14: 8/13]، [8: 425]، وذهب المالقي (ت: 702هـ) إلى احتمالها المعنيين معاً (التبعض وبيان الجنس)؛ لأن كثيراً ما تقرب التي للتبعض من التي لبيان الجنس، وحتى لا يفرق بينهما إلا المعنى [8: 389]، ورد ابن هشام (ت: 761هـ) معنى التبعض؛ لأن فيه تكلفاً وطعناً على أصحابه (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقال: "وفي كتاب المصاحف لابن الانباري إن بعض الزنادقة تمسك بقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ في العطف على بعض الصحابة، والحق إن (من) فيها للتبيين لا للتبعض، أي الذين آمنوا هم هؤلاء" [9: 421].

فمعنى التبعض عند مذهب الإمامية (من) في هذه الآية المباركة أقرب إلى العقل والمنطق والحقيقة؛ لأننا نعلم أن الصحابة ليسوا على درجة واحدة من الإسلام والإيمان والعمل الصالح، فقد ثبت أن بعضهم كان مؤمناً

صَالِحًا مَلِيًّا إِيْمَانًا وَصَلَاحًا وَتَقْوَى، وَبَعْضُهُمْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَقَدْ خَلَطَ عَمَلًا صَالِحًا وَآخِرَ سَيِّئًا، وَبَعْضُ آخِرٍ كَانَ مُنَافِقًا؛ يَظْهَرُ الْإِسْلَامَ وَالْإِيْمَانَ، وَيُضْمِرُ الْكُفْرَ وَالْعِصْيَانَ، وَبَعْضُهُمْ تَأْمُرُ مَعَ أَعْدَاءِ الْإِسْلَامِ لِتَحْقِيقِ مَصَالِحِ دُنْيَوِيَّةٍ، وَهَذَا جَارٍ عَلَى وَفْقِ سُنَّةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فِي خَلْقِهِ كَمَا صِرَحَ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ فِي آيَاتٍ مُتَعَدِّدَةٍ؛ فِجْعَلُهُمْ كُلَّهُمْ بِمَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ التَّقْوَى وَالصَّلَاحِ وَالْإِكْمَالِ لَا يَكَادُ يَقْبَلُهُ عَاقِلٌ فَطِنٌ؛ ثُمَّ إِنَّ الصَّحَابَةَ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اخْتَلَفُوا، وَحَدَّثَتْ مَعَارِكٌ مُتَعَدِّدَةٌ بَيْنَهُمْ، سَقَطَ فِيهَا كَثِيرٌ مِنْهُمْ صَرِيًّا، فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ مِنْهُمْ بِمَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ؟ وَهَلْ يَقْبَلُ عَدْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ذَلِكَ، فَيُثَبِّهُمُ جَمِيعًا عَلَى ذَلِكَ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا؟ وَلَوْ صَحَّ هَذَا لِمَا جِيءَ بِحَرْفِ الْجَرِّ (مِنْ) فِي سِيَاقِ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ. وَقَدْ اسْتَدَلَّ ابْنُ تِيْمِيَّةٍ (ت: 728هـ) بِآيَاتٍ أُخْرَى زَعَمَ أَنَّ (مِنْ) فِيهَا لِبَيَانِ الْجِنْسِ، وَهِيَ نَظِيرُ هَذِهِ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَمَنْ يَفْتَنَنَّ مِنَكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلْ صَالِحًا نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴾ [الأحزاب/31]. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلَمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ شُرُتَابٌ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غُفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [الإنعام/54]. فَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى: "لَمْ يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْهَن تَقَنَّتْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَّلَ صَالِحًا" [77: 38/2]، وَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ: "لَمْ يَمْنَعُ هَذَا أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْهَن مُتَصَنِّعًا بِهَذِهِ الصِّفَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ: أَنَّهُمْ لَوْ عَمَلُوا سُوءًا بِجَاهِلَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحُوا لَمْ يَغْفِرْ إِلَّا لِبَعْضِهِمْ" [77: 39/2]، وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ لَمْ يَكُنْ صَاحِبًا؛ لِأَنَّ (مِنْ) لَمْ تَكُنْ لِلْبَيَانِ؛ لِأَنَّهَا وَرَدَتْ فِي سِيَاقِ ذِكْرِ زُجُجَاتِ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَذَا وَاضِحٌ قَبْلَ مَجِيءِ هَذِهِ الْآيَةِ؛ فَمَعْنَى التَّبَعِيضِ أُرْجِحُ فِيهَا، أَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ فَإِنَّ الْمَغْفِرَةَ وَالرَّحْمَةَ فِيهَا تَتَعَلَّقُ بِمَنْ عَمِلَ سُوءًا بِجَاهِلَةٍ، ثُمَّ تَابَ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ لَمْ يَعْمَلْ سُوءًا أَصْلًا، أَوْ عَمِلَ سُوءًا مُتَعَمِّدًا، وَلَيْسَ بِجَاهِلَةٍ، وَهَذِهِ الْمَعْنَى تَبَعِيضٌ كُلُّهَا، ثُمَّ إِنَّ مَعْنَى بَيَانِ الْجِنْسِ فِي آيَةِ الْفَتْحِ لَوْ سَلَّمْنَا بِهِ، لَكَانَ الْمَعْنَى - عَلَى وَفْقِ مَا ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ - يَدُلُّ عَلَى كُلِّ مَنْ دَخَلَ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ زَمَنِ الرَّسُولِ ﷺ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهَذَا بَعِيدٌ جِدًّا، فَمَعْنَى التَّبَعِيضِ أُرْجِحُ مِنْ غَيْرِهِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ تَنَاسُبًا وَتَوَافُقًا لِمُضْمُونِ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ وَلِمُوَافَقَتِهِ الْحَقِيقَةَ وَالْعَقْلَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَكَذَلِكَ جَرَى التَّأْوِيلُ فِي بَيَانِ مَعْنَى (اللام)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَهُمْ أَعَانٌ لَا يُسْمِعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاقِرُونَ ﴾ [الأعراف/179] [24: 157/5-158]، فَذَهَبَ الْإِمَامِيَّةُ وَالْمَعْتَزِلَةُ وَقَسَمَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ إِلَى أَنَّهَا لَامُ الْعَاقِبَةِ وَالصَّيْرُورَةِ، وَتَقْدِيرُ الْمَعْنَى: "وَلَقَدْ خَلَقْنَا كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ الَّذِينَ سَيَصِيرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ بِكُفْرِهِمْ وَمَعَاصِيهِمْ" [78: 77، 137]، [79: 35، 78]، [80: 261/3]، [41: 208/4]. قَالَ الْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ (ت: 415هـ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ: "يَجِبُ أَنْ يَحْمَلَ الْكَلَامُ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ بِهِ الْعَاقِبَةُ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَلَقَدْ ذَرَأْنَا هُمُ وَالْمَعْلُومُ أَنْ مَصِيرُهُمْ وَعَاقِبَةُ حَالِهِمْ دَخُولُ جَهَنَّمَ لِسُوءِ اخْتِيَارِهِمْ، وَهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ فَانقَطَهُ أَلْ فَرْعُونَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحِزْنًا ﴾ [القصص/8] مِنْ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ هُوَ الْعَاقِبَةُ وَإِنْ كَانُوا إِنَّمَا النِّقْطَةُ لِيَفْرَحُوا بِهِ وَيَسْرُوا، وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي اللُّغَةِ وَالشَّعْرِ" [80: 61/3، 36/5].

وَكَذَلِكَ الْمَعْنَى عِنْدَ الطُّوسِيِّ الَّذِي قَالَ: "اللام فِي (جَهَنَّمَ) لَامُ الْعَاقِبَةِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ لَمَّا كَانُوا يَصِيرُونَ إِلَيْهَا بِسُوءِ اخْتِيَارِهِمْ وَقَبِيحِ أَعْمَالِهِمْ جَازَ أَنْ يَقَالَ: أَنَّهُ ذَرَأَهُمْ لَهَا: [80: 61/3، 36/5]. وَذَهَبَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ إِلَى أَنَّ اللَّامَ هُنَا لِلتَّلْعِيلِ، وَالْمَعْنَى: خَلَقْنَا هُمُ لِيَجْهَنَّمَ؛ لَعَلَّمَهُ تَعَالَى بِأَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ وَلَا يَبْرُسِلُهُ" [58: 156/9]، [81: 217/2]، [28: 28].

[479/2، [82: 125/2]، [45: 236]، [30: 521/5]، قال ابن تيمية: "وقال ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾ كاللّام في ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات/56]..فإن مدلولها لام إرادة الفاعل ومقصوده [45: 236/4].

فتأويل الإمامية والمعتزلة ينطلق من أساس عقدي هو أن الله سبحانه وتعالى لا يخلق أفعال العباد، ولا سيما التي يستحقون بها العذاب، بل العبد هو الذي يخلق فعل نفسه، وجعل اللّام في هذه الآية لبيان العقاب إخبار عن مصيرهم ومآلهم فقط، "ولا يجوز أن يكون معنى الآية إن الله خلقهم لجهنم، وأراد منهم أن يفعلوا المعاصي، فيدخلوا بها النار، لأن الله تعالى لا يريد القبيح؛ لأن إرادة القبيح قبيحة، ولأن مراد القبيح منقوص عند العقلاء تعالى الله عن صفة النقص" [80: 38/5]، [41: 208/4]، والأشاعة يقرّون بأن الله سبحانه قد خلقهم لجهنم، وخلق كفرهم ومعاصيهم على وجه ليس فيه شيء من الاختيار، ولكنهم جعلوا (اللّام) للعاقبة، فرارا من تعليل أفعال الله سبحانه؛ لأن أفعال الله تعالى لا تعلل عندهم [46: 51/15]، [45: 44/8]، [29: 425/4]، [83: 407/4]، وقال الألويسي (ت: 1270هـ): "ولا يخفى أن الحمل على الظاهر مخالف لظاهر الآية التي ذكرناها<sup>(1)</sup> وفق الكتاب كثير مما يوافقها على ان التعليل الحقيقي لا فعالة تعالى يمنع عنه في المشهور الإمام الأشعري وأصحابه [23: 158/5]، وقد رجح الألويسي معنى العاقبة في هذه الآية المباركة؛ لأن معنى التعليل يعارض تعليله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات/56] [78: 305]، [80: 38/5]، [41: 208/4]، [24: 157-158/5]، فتأويل أهل السنة قائم على اعتقادهم بصحة خلق الله تعالى للمعصية، وصحة تعليل أفعاله سبحانه وتعالى؛ لأنه علم أفعال العباد لأنه خالقها - وخلق الجنة وأهلها، وخلق النار وأهلها [44: 44/4، 8، 236] - وهذا مضمون حديث نسب لرسول ﷺ [83: 160/40]، [84: 431/2] - معتمدين في هذا على قول منسوب لرسول الله ﷺ: "إن الله قدر مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء" [85: 670/1]، [83: 82-84/15]، [86: 2132/4]، [87: 12/4]، [88: 75/1]. ودفع التسفي (ت: 710هـ) تعارض التعليل بين آية الأعراف وآية الذاريات بقوله: "... ولا تنافي بين هذا أو بين قوله ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾؛ لأنه إنما خلق منهم للعبادة من علم أنه يعبد، وأما من علم أنه يكفر به فإنما خلقه لما علم أنه يكون منه، فالحاصل أن من علم منه في الأزل أنه يكون منه العبادة خلقه للعبادة ومن علم منه أنه يكون منه الكفر خلقه لذلك، وكمن علم منه يرد به الخصوص، وقول المعتزلة بأن هذه لام العاقبة، أي لما كان عاقبتهم جهنم جعل كأنهم خلقوا لها قرارا عن إرادة العاصي عدول عن الظاهر [82: 125-126/2]، [58: 157/9]. ودفع قسم من النحاة والمفسرين هذا التعارض بتأويل الفعل (يعبدون) على معنى يزول معه هذا التعارض، فحملوه على معنى (يعرفون) أو (يتدللون ويخضعون ووسيتسلمون) أو معنى: (يقرب بالعبودية طوعا وكرها، أو على معنى: (أنه خلقهم للعبادة فمن العبادة عبادة تنفع، ومن العبادة عبادة لا تنفع)، وذهب بعضهم إلى أن آية الذاريات مخصوصة بمن وقعت منه العبادة من الجن والإنس، وليس غاية من كل الخلق، فمن وجدت فيه فهو مخلوق لها، لا تستلزم وقوع المراد، فالله تعالى يحب أن يعبدوه في أوامره ونواهيه، ولم يلزمهم بذلك، والمراد بآيات الأعراف الإرادة الحتمية التي تستلزم وقوع المراد بها؛ لأن فريقا من الخلق اختار الصلابة

(1) هي قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ...﴾ الذاريات:56.

بإرتكاب ما يوجب دخولهم النار؛ فيكونون مخلوقين لها، فلا تعارض بين الآيتين؛ لأنَّ دلالاتي الإِرادَة فيهما مختلفتان [282:69]، [137:77]، [89:153]، [90:274-272/2]، [91:83/2]، [46:198-200]، [35:17/51-50]، [92:237]، [45:236-235/4]، [65:481-468]، [93:602-601/8]. ويبدو لي أنَّ هذه التَّأويلات بعيدة جداً، بل لا يمكن قبولها واستساغتها؛ لعدم خلوها من خطئ الرأْي ومجانبة الصَّواب. وخير تأويل فيها جارٍ على وفق سنن العرب في لغتهم ونظمها، ويخلو من التكلف والشطط والتعسف، وله نظائر كثيرة في القرآن الكريم وكلام العرب [4:19، 119، 138]، [8:239]، [10:95، 114]، [27:157-158]، [53:169/2]، [92:206]، [94:2404]، [32:346/4]، [21:483-463/2]، [95:499] هو جعل اللام في آية الأعراف بمعنى العاقبة والمآل، وجعل اللام في آية الذاريات للتعليل والغاية، كما يدلُّ عليهما سياق الآيتين المباركتين. والله أعلم.

تكتفي بهذا؛ لأنَّه ما يسمح به المكان، ونترك الكثير منه إلى أبحاث لاحقة وأماكن أخرى إن شاء الله سبحانه، فمنه نستمدُّ العزم والعون، ومنه التوفيق إنَّه وليُّ ذلك، وهو سميع مجيب.

## خاتمة البحث

بعد تتبُّع أقوال النُّحاة والمفسرين القدامى وغيرهم من العلماء (رحمهم الله جميعاً) في كتاب الله سبحانه وتعالى وأرائهم في مجموعة مختارة من الآيات المباركات تناوشا للتعلُّق وما قيل فيه من تفسير أو تأويل تمخَّض هذا البحث عن النتائج الآتية:

- 1- التعلُّق يقوم بوظيفة الرِّبط في النَّصِّ اللُّغوي، ويؤدِّي إلى فهم معناه وفهم دلالاته.
- 2- التعلُّق وتأويله ينطلقان من اللغة وأفاقها الرَّحبة على وفق سننها وطرق التعبير فيها لإنتاج المعنى المراد والدلالة المقصودة.
- 3- التعلُّق يؤثِّر في المعنى داخل التركيب والسِّياق، وفي النَّتيجة يؤثِّر في الدلالة الكلِّية التي يحملها النَّصُّ القرآني المبارك.
- 4- التعلُّق وتأويله من أدقِّ مباحث النَّحو والبلاغة، يضطَّمان على كثير من الجوانب البلاغيَّة الرِّفيعَة والفوائد البيانيَّة الرَّاقية والإشارات الدلاليَّة العميقة التي ترفد النَّصِّ القرآني المبارك بأسباب عظمته وإعجازه.
- 5 النَّصُّ القرآني يسع كلَّ أفاق اللغة العربيَّة الرَّحبة، وما تتحمَّله ألفاظها وتراكيبها من سعة في الدلالة وتعدُّد في المعاني ضمن سياقه المبارك، وهدفه العظيم في التَّبليغ والإرشاد والهداية والتَّعبد، والتعلُّق من وسائل فهم ذلك كله.
- 6- تبيَّن في البحث أنَّ التعلُّق وتأويله يتأثران كثيراً بمعتقد المفسر واللُّغوي والنَّحوي وعقيدتهم، فيميلون إلى التعلُّق الذي يؤدِّي إلى دلالة مرضية بحسب ما تقوم عليه عقيدتهم ومعتقدهم؛ فمرجحون ذلك التعلُّق وتلك الدلالة.
- 7- في كثير من الأحيان يغلب المفسرون والنُّحاة واللُّغويون جانب العقيدة والمذهب الديني في التعلُّق وإن كان ضعيفاً في اللغة، وربما تاباه أو لا تجيزه؛ فيأتون بالمتكلف التعبد عن اللغة ونظامها في ذلك.

- 8- ما يذهب إليه النحاة واللغويون في بيان التعلّق وتأويله يكاد يكون الأقرب إلى الصواب في اللغة ممّا يذهب إليه غيرهم من المفسرين والفقهاء والأصوليين وأتباع المذاهب المتعددة في كثير من المواضع في النصّ القرآني.
- 9- في البحث نتائج أخرى مثبتة في مواضعها وأماكنها من البحث، تخصّ الآيات المباركة المذكورة ودلالاتها، التي جرى بحث التعلّق فيها، لم نذكرها هنا تجنباً للتكرار والإطالة.
- الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم محمد وآله المعصومين وأصحابه المنتجبين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

### CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

### مصادر البحث ومراجعته

- [1] د. فخر الدين قباوة، (أعراب الجمل وأشبهه الجمل)، دار القلم العربي، حلب، سوريا، ط5، 1409هـ - 1989م.
- [2] الدكتور فاضل مصطفى الساقى، (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة)، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- [3] د. محمد محمد داود (القرآن الكريم وتفاعل المعاني، دراسة دلالية لتعلّق حروف الجر بالفعل، وأثره في المعنى في القرآن الكريم)، دار غريب، القاهرة، مصر، 1423هـ - 2002م.
- [4] أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت: 337هـ)، (اللامات)، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، 1985م.
- [5] أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: 340هـ)، (حروف المعاني للزجاجي)، تحقيق: علي توفيق الحمد، الاردن، ط1، 1984م.
- [6] أبو الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي (ت: 384هـ)، (معاني الحروف)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شليبي، دار الشروق، بيروت، ط2، 1404هـ - 1984م.
- [7] علي بن محمد النحوي الهروي (ت: 415هـ)، (الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوجي، مطبعة الثرقى، دمشق، 1971م.
- [8] أحمد بن عبد النور المالقي (ت: 702هـ)، (رصف المباني في شرح حروف المعاني)، تحقيق: محمد الخراط، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، 1970م.
- [9] عبدالله جمال الدين بن يوسف بن عبدالله بن هشام الانصاري (ت: 761هـ)، (مغني اللبيب عن كتب الأعراب)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط1، 1412هـ.
- [10] حسن بن قاسم المرادي (ت: 749هـ)، (الجنى الداني في حروف المعاني)، تحقيق: طه محسن، دار الكتب للطباعة والنشر، 1396هـ - 1976م.
- [11] أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: 180هـ)، (كتاب سيوييه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، مصر، ط2، 1403هـ - 1983م.

- [12] أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت:285هـ)، (المقتضب)، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- [13] أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج النحوي البغدادي (ت:316هـ)، (الأصول في النحو)، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الاشرف، 1973م.
- [14] موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:643هـ)، (شرح المفصل)، عالم الكتب، بيروت.
- [15] أبو زيد الانصاري (ت:215هـ)، (النوادر في اللغة)، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، ط2 1967م.
- [16] الأصمعي أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمغ (ت:216هـ)، (الأصمعيات) اختيار الأصمعي، تحقيق: احمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف - مصر، الطبعة: السابعة، 1993م.
- [17] أبو زيد محمد بن ابي الخطاب القرشي (ت:170هـ)، (جمهرة أشعار العرب)، تحقيق: محمد علي البجاوي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة. جمهرة أشعار العرب: 705/2.
- [18] ابن الشجري أبو السعادات هبة الله بن علي السبتي (ت:577هـ)، (الأمالي الشجرية)، دار المعارف العثمانية، حيد آباد، ط2، 1294هـ.
- [19] بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت:855هـ)، (المقاصد النحوية في شرح شروح الألفية المشهور بد(شرح الشواهد الكبرى))، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1426هـ-2005م.
- [20] عبد القادر بن عمر البغدادي (ت:1093هـ)، (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، القاهرة، ط21، 1989م.
- [21] محمد عبد الخالق عضيمة، (دراسات لأسلوب في القرآن الكريم)، دار الحديث، القاهرة.
- [22] الدكتور عبد الكريم بكار، (الصفوة من القواعد الإعرابية)، دار القلم، بيروت، ط1، 1408هـ.ط.
- [23] الدكتور محمد بن عبد الله بن حمد السيف، (الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم) (جمع ودراسة): دار التدمرية، الرياض، ط1، 1429هـ-2008م.
- [24] شهاب الدين أبو الفضل السيد محمود الألوسي البغدادي (ت:1270هـ)، (روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني)، تعليق ومقابلة على المطبعة المنيرية: محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ط1، 1420هـ-1999م.
- [25] أبو اسحق ابراهيم بن السري الزجاج (ت:311هـ)، (معاني القرآن وإعرابه)، تحقيق: الدكتور عبد الجليل عبدة شلبي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394هـ-1974م. معاني القرآن وإعرابه: 2/228، و
- [26] أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبال المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي (ت:489هـ)، (تفسير السمعاني)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط1، 1418هـ/1997م.
- [27] محمود بن عمر الزمخشري (ت:538هـ)، (الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، رتبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين احمد، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط2، 1373هـ-1953م.
- [28] ابن عطية الاندلسي (ت:546هـ)، (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز)، تحقيق: عبد السلام الشافعي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1413هـ.

- [29] أثير الدين أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيَّان الأندلسي (ت:745هـ)، (البحر المحيط)، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1328هـ.
- [30] شهاب الدين أبو العباس احمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت:756هـ)، (الدر المصون في علوم الكتاب المكنون)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- [31] عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت:774هـ)، (تفسير ابن كثير)، دار الحديث، القاهرة، ط6، 1413هـ.
- [32] بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت:794هـ)، (البرهان في علوم القرآن)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 1404هـ-1984م.
- [33] أبو البقاء محب الدين عبدالله بن أبي عبدالله الحسن العكبري (ت:616هـ)، (التبيان في إعراب القرآن)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العلمية.
- [34] أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت:597هـ)، (زاد المسير في علم التفسير)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط1، 1423هـ.
- [35] أبو عبدالله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي (ت:671هـ)، (الجامع لأحكام القرآن)، تحقيق: أحمد عبد العليم البرودني، دار إحياء التراث العربي، ط2. (د.ت).
- [36] أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت:338هـ)، (إعراب القرآن للنحاس)، تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة المدني، القاهرة، 1397هـ-1977م.
- [37] جامع العلوم الباقولي (ت:543هـ)، (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات)، تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط، 1415هـ.
- [38] أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت:577هـ)، (البيان في غريب القرآن)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1389هـ-1969م.
- [39] محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت:1393هـ)، (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن)، عناية: صلاح الدين العلايلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ.
- [40] إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: 885هـ)، (مصرع التصوف وهو كتابان: تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، وتحذير العباد من أهل العناد بدعوة الاتحاد)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن الوكيل، رئاسة ادارة البحوث العلمية والافتاء، الرياض، 1415هـ.
- [41] أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت:548هـ)، (مجمع البيان في تفسير القرآن)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1429هـ-2008م.
- [42] أبو سعيد الدارمي (ت:280هـ)، (الرُّدُّ على الجهميَّة: تحقيق) بدر البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط2، 1416هـ.
- [43] محمد بن اسحق بن خزيمة (ت:311هـ)، (التوحيد وإثبات صفات الرب)، تعليق: محمد بن خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ.



- [44] أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (ت: 418هـ)، (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة) تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة - السعودية، ط8، 1423هـ / 2003م.
- [45] تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تیمیة الحراني (المتوفى: 728هـ)، (مجموع الفتاوى لابن تیمیة)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1415هـ.
- [46] أبو عبدالله محمد بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الشهير بالفخر الرازي (ت: 606هـ)، (التفسير الكبير)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ.
- [47] ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندري المالكي (ت: 683هـ)، (الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال) مطبوع مع الكشاف، دار المعرفة، بيروت.
- [48] المنتجب حسين بن أبي العز الهمداني (ت: 643هـ)، (الفريد في إعراب القرآن المجيد)، تحقيق: الدكتور فهمي جسس النمر، والدكتور فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة، ط1، 1411هـ.
- [49] أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: 340هـ)، (مجالس العلماء)، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط3، 1420هـ - 1999م.
- [50] الحافظ قوام السنة أبو القاسم الأصفهاني (ت: 535هـ)، (الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة)، تحقيق: محمد بن محمود ومحمد بن ربيع بن مادي المدخلي، دار الراية، الرياض، ط1، 1411هـ. الحجة في البيان المحجة: 123/1-125.
- [51] أبو عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف ابن القيم الجوزية دمشقي (ت: 751هـ)، (بدائع الفوائد)، ضبط نصه وخرج آياته: احمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 1414، 1هـ - 1994م.
- [52] جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت: 672هـ)، (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، (د.ت).
- [53] رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي (ت: 686هـ)، (شرح الرضي على كافية ابن الحاجب)، قدم ووضع حواشيه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م.
- [54] أبو حيّان الأندلسي (ت: 745هـ)، (ارتشاف الصُّرب من لسان العرب)، تحقيق: الدكتور أحمد مصطفى النحاس، مطبعة النشر الذهبي، 1984م، ومطبعة المدني، 1987، 1989م.
- [55] ابن الحاجب (ت: 646هـ)، (شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب)، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، ط1، 1418هـ.
- [56] محمد بن صالح العثيمين (شرح العقيدة الواسطية لابن تیمیة)، عناية: سعد بن فواز الصمیل، دار ابن الجوزر، الدمام، ط2، 1415هـ.
- [57] أبو زكريا يحيى بن زيا الفراء (ت: 207هـ)، (معاني القرآن)، الجزء الأول تحقيق، أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الجزء الثاني تحقيق: محمد علي النجار، الجزء الثالث تحقيق: عبد الفتاح اسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972م.

- [58] أبو جعفر محمد بن جرير بن زيد بن خالد الطبري (ت:310هـ)، (جامع البيان عن تأويل القرآن)، دار الفكر بيروت، 1405هـ.
- [59] أبو الحسن علي بن احمد بن محمد بن علي بن الواحدي النيسابوري الشافعي (ت 468هـ)، (الوسيط في تفسير القرآن المجيد)، تحقيق: الشيخ عادل احمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض والدكتور احمد محمد ميرة والدكتور أحمد عبد الغني الجمل، والدكتور عبد الرحمن عويس، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ-1994م.
- [60] القاضي عبد الجبار (ت415هـ)، (الرد على المجيرة)، تحقيق: الدكتور محمد عمارة، دار الشروق، القاهرة، ط2، 1408هـ.
- [61] الشريف الجرجاني (ت:816هـ)، (شرح المواقف للقاضي الإيجي (ت:756هـ)): دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1419هـ.
- [62] أحمد أمين، (ضحى الإسلام)، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة العاشرة، د ت.
- [63] إمام الحرمين أبو المعالي الجويني(ت:478هـ)، (الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد)، تحقيق: الدكتور محمد يوسف وزميله، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1369هـ.
- [64] أبو حامد محمد الغزالي (ت543هـ)، (الاقتصاد في الاعتقاد)، بيروت، 1927م
- [65] المحصول في أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي(ت:606هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور طه جابر فياض العلواني، بيروت- لبنان، ط2، 1418هـ، 1997م.
- [66] ابن تيمية (ت:728هـ)، (درء تعارض العقل والنقل)، تحقيق: محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ط2، 1411هـ.
- [67] أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت:751هـ)، (مدارج السالكين بين منازل (إياك نعبد وإياك نستعين))، مراجعة لجنة من العلماء، دار الحديث، القاهرة.
- [68] أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي (ت:210هـ)، (مجاز القرآن)، عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين، مطبعة السعادة، مصر، ط1، 1374هـ-1966م.
- [69] أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت:276هـ)، (تأويل مشكل القرآن)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلميّة، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- [70] أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت:276هـ)، (أدب الكاتب)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت. أدب الكاتب: 394،
- [71] أبو الفتح عثمان بن جني(ت:392هـ)، (الخصائص)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافيّة العامة، بغداد، ط4، 1990م.
- [72] ابن السيد البطليوسي (ت543هـ)، (الاقتضاب في شرح أدب الكاتب)، بيروت، 1927م.
- [73] ياسين بن زيد الدين بن أبي بكر الحمصي (ت:1061هـ)، (حاشية ياسين على التصريح)، مطبوع بهامش شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربيّة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- [74] الدكتور هادي عطية مطر الهاللي، (نظريّة الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيا)، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1406هـ.
- [75] الدكتور الهادي الحطلاوي، (قضايا اللغة في كتب التفسير)، دار محمد علي الحامي، تونس، سوسة، ط1، 1998م.
- [76] شيخ الطائفة الاثنا عشرية، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت:460هـ)، (البيان في تفسير القرآن). تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، 1409هـ.
- [77] تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي دمشقي (ت: 728هـ)، (منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية)، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.
- [78] أبو الحسن الأشعري (ت:324هـ)، (الإبانة عن أصول الديانة)، تحقيق: بشير محمد عيون، دار البيان، دمشق، ط4، 1420هـ .
- [79] القاضي عبد الجبار أحمد الهمداني (ت:415هـ)، (متشابه القرآن)، تحقيق: د. عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة.
- [80] أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت:276هـ)، (تأويل مشكل القرآن) تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العلمية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- [81] أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت:516هـ)، (معالم التنزيل)، تحقيق: خالد العك ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1407هـ - 1987م.
- [82] أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي (ت:710هـ)، (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، مصر.
- [83] أحمد بن حنبل (ت:241هـ)، (مسند أحمد)، دار صادر بيروت. (د.ت).
- [84] أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت:458هـ)، (السنن الكبرى للبيهقي)، دار الفكر، بيروت.
- [85] أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلك المصري القرشي (ت:197هـ)، (الجامع في الحديث)، تحقيق: مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، دار ابن الجوزي، الرياض، ط1، 1416هـ - 1995م.
- [86] عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدرامي (ت:255هـ)، (سنن الدرامي)، مطبعة الاعتدال، دمشق، 1349هـ.
- [87] أبو عيسى محمد بن عيسى (ت:279هـ)، (سنن الترمذي)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، القاهرة، 1937م.
- [88] النسائي (ت:303هـ)، (السنن الكبرى تحقيق)، عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، بيروت، 1411هـ - 1991م.
- [89] أبو منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي (ت:337هـ)، (تفسير الماتريدي (تأويلات أهل السنة))، تحقيق: إبراهيم عوض، والسيد عوضين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1391هـ - 1971م.
- [90] أبو بكر ابن الطيب الباقلائي (ت:403هـ)، (الانتصار للقرآن)، تحقيق: الدكتور محمد عصام القضاة، دار الفتح، عمان، ط1، 1422هـ.

- [91] الشريف المرتضى(ت: 436هـ)،(آمالي المرتضى)( غرر الفوائد ودرر القلائد)، تحقيق: ابراهيم ، محمد ابو الفضل، دار الفكر العربي - القاهرة - مصر، ١٩٩٨م.
- [92] عز الدين بن عبد السلام (ت:660هـ)، (فوائد في مشكل القرآن)، تحقيق: الدكتور سيد رضوان علي، دار الشروق، جدة، ط2، 1402هـ.
- [93] أحمد شهاب الدين محمد الخفاجي (ت:1096هـ)، (حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي)، ضبط: عبد الرزاق المهدي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1417هـ.
- [94] عبد الكريم الشهرستاني (ت:548هـ)، (نهاية الإقدام في علم الكلام)، حرره وصححه: الفردجيوم، مكتبة الثقافة الدينيّة، القاهرة.
- [95] شهاب الدين احمد بن إدريس القرافي، (الاستغناء في أحكام الاستثناء)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1406هـ.